الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الجمهورية
التاريخ: ١٩٧١/٦/٢

اشرطة التسجيل التى تم إحراقها

التسجيلات الصوتية مستمرة فى حالتين فقط:

١- بأمر القاضى ٢- لإثبات النشاط الأجنبى المضر بالدولة

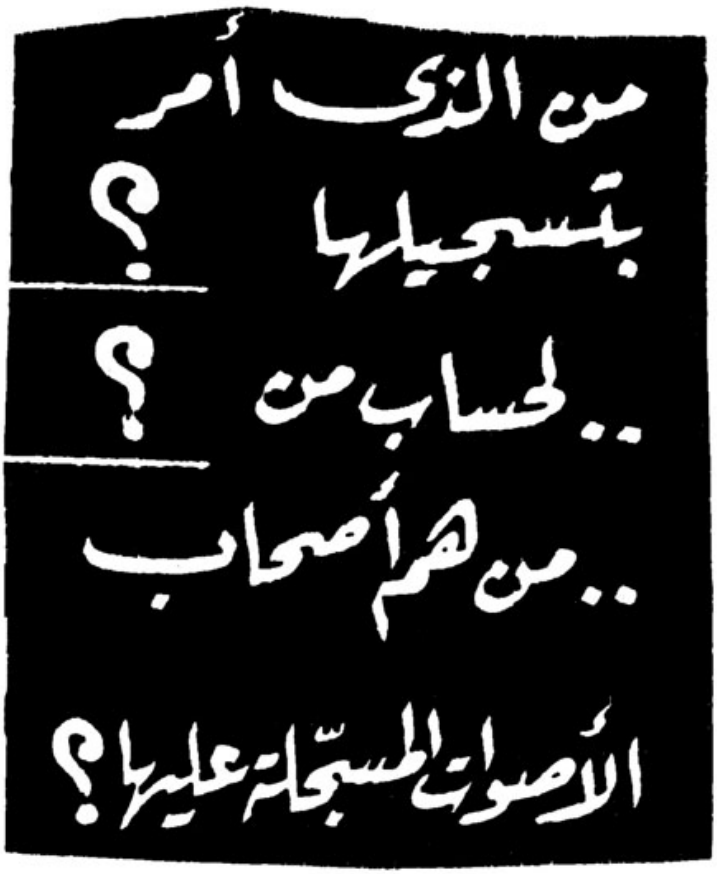

صوتى .. وصوتك .. وصوت اى مواطن قد يكون فى اشرطة التسجيل التى احرقها امس باسم الشعب - الرئيس انور السادات فى مبنى وزارة الداخلية .. فلم يكن هناك ضابط معين على اساسه يتم التسجيل او اختيار الشخص الذى يوضع تحت المراقبة .. بل لم تكن هناك جهة واحدة تتولى هذه المهمة وانما كانت تتم بواسطة اكثر من جهاز .. وبطريقة عشوائية غير مشروعة كل هدفها مجرد ((مسك ذلة)) لاى مواطن يستفيدون من اخضاعه لهم !

ثلاثة اجهزة كانت تتولى تسجيل المكالمات التليفونية - وغير التليفونية - التى تتم بين المواطنين هذه الاجهزة هى : المباحث العامة والمخابرات العامة .ومكتب الوزير السابق سامى شرف .. هذا اجهزة الرقابة الادارية والمباحث الجنائية التى كانت تتولى التسجيل للخارجين على القانون من المرتشين والمختلسين ومرتكبى الجرائم ليكون دليلا على ادانتهم عند تقديمهم للمحاكمة ..

وهذا النوع من التسجيلات - التى تتم لاثبات الادانة - هى الوحيدة التى يمكن أن نقول انها تتم طبقا للقانون .. وهى التى يمكن بل ويجب أن تستمر فى ظل سيادة القانون لصيانة أمن الدولة فى الداخل والخارج مهما كان الجهاز الذى يقوم بها سواء الرقابة الادارية ام المباحث الجنائية ام المخابرات بشرط الا تكون على حد تعبير الرئيس أنور السادات فى خطابه لاعضاء مجلس الامة - « بمنأى من رقابة القضاء » .. فالقضاء هو الذى يصدر أمرا بوضع تليفون شخص معين تحت المراقبة .. والقضاء هو الذى يراقب بعد ذلك - عندما يعرض عليه الامر - اذا ماكانت سلطات الرقابة قد تجاوزت حدودها أم لا !.. ولا يأخذ القاضى بالتسجيل كقرينة على ادانة المتهم الا بعد سماع دفاعه .. فقد يقصد من العبارات التى سجلت له هدفا اخر غير الذى تدعى السلطات أو تعتقد انه يهدف اليه .. وقد لا يكون هو صاحب التسجيل !!

التسجيلات التى تم اعدامها

اما التسجيلات التى تم احراقها امس الاول فقد تمت بعيدا عن القانون بل وخروجا على قواعده ..

فقد كانت تتم على غير أساس بلا قواعد محددة .. ومن المفارقات الغريبة أن مواطنا واحدا كان يمكن

أن تسجل مكالماته ـ نفس المكالمات ـ بواسطة أكثر من جهة .. لماذا ؟

ـ لم يكن هناك تنسيق .. فلم يكن احد فى الدولة يدرى من الذى يتولى على وجه التحديد اختصاص التسجيل .. ولا من الذى يصدر الامر بالتسجيل .. ولا ماهى المبررات التى توحى لاجهزة التسجيل بان مواطنا يستحق أن ينال شرف وضع تليفونه تحت المراقبة !!

وقد لا تكون انت بالذات مقصودا بالوضع تحت المراقبة .. ولكن قد يكون تليفون قريبك او صديقك او الشخص الذى تتصل به هو المراقب.. ولما كان لا بد من تسجيل حديث طرفى المكالمه فان صوتك سيصبح تلقائيا مسجلا على الشريط .. بل قد يذكر اسمك أحد طرفى المكالمة فيسجل دون ان يكون لك دخل من قريب او بعيد !

●● والسؤال الان هو :

ـ لو تجاوزنا عن عدم شرعية الاسلوب الذى كان يتم به تسجيل الاشرطة فهل كانت هناك ضرورة تمس امن الدولة وتستدعى التسجيل ؟

● **الاجابة نقدمها من واقع اعترافاتهم فى التحقيق الذى تتولاه النيابة الان :**

عندما سألت النيابة مدير المباحث العامة السابق عن محاولته حرق الشرائط ليلة استقالة شعراوى جمعة قال انه تلقى الامر من شعراوى جمعة وزير الداخلية السابق بحرقها ثم اعطى أمرا بحرق التسجيلات الموجودة بغرفة التسجيل .

لا يمسح
بامر الوزير

وفى التحقيق قرر شعراوى جمعة انه اعطى فعلا أمرا لمدير المباحث العامة فى الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر بحرق شريط معين يتضمن فضائح نسائية لاحد رجال التنظيم السرى بالاتحاد الاشتراكى حرصا على سمعته لان هذا الشخص تجاوب معه فى الفترة الاخيرة » !!

هكذا ومن واقع اعترافاتهم كانت هذه التسجيلات تتم من أجل اخضاع المواطنين وارهابهم ليرضخوا لتعليمات أعضاء الجهاز السرى ويصبحوا من رجالهم والا فان مصيرهم التشهير والفضائح ، وما خفى كان أعظم !!

ولقد وصلت هذه الفضائح حدا ان كان بها من الاسرار على حد تعبير الرئيس انور السادات ما يمكن ان يؤدى الى « خراب بيوت كثيرة .

ويتساءل رئيس الجمهورية فى حديثه لمجلس الشعب : « هل دى اخلاق القرية عندنا يا رجالة ؟ نمسك ذلة وندل الناس ونستذل الناس ونقول له انا ماسك لك وصل الحد بالمتامرين ان كل واحد ماسك على التانى.. ايه ده علشان كده دستورنا لازم ينص على ميثاق اخلاقى ويتقال كده باب الحريات والاخلاق فى الدستور .

ـ وقد عثرت اجهزة التحقيق فى الاسبوع الماضى على أحد الاشرطة ملفوف بغلاف من الورق مكتوب عليه تاشيرة « لايمسح كطلب السيد الوزير » اى وزير الداخلية السابق وبين قوسين كتب على الشريط كلمة « حريمى » .. وقد نشرت .. الصحف صورة هذا الشريط

والتأشيرة الموجودة على غلافه ..

●● وهكذا فى الوقت الذى نحن فيه فى اشد الحاجة الى تسجيل كل حركات العدو وسكناته ركزت فيه الاجهزة التى كانت فى يدها السلطة كل امكانياتها لتسجيل كل حركات المواطنين وسكناتهم .. فماذا كانت النتيجة ؟

ـ هل وضعت اجهزة التسجيل هذه يدها على عصابة خطيرة لقلب نظام الحكم او لاشاعة الفتنة فى الداخل ؟

● العكس تماما هو الذى حدث فالشعب ممثلا فى ضابط الشرطة الشاب الذى أبلغ رئيس الجمهورية ـ هو الذى وضع يده على اجهزة التسجيل . وهى تحاول التآمر على نظام الحكم لمطامع شخصية بحتة !! ومن اجل مطمعهم سخروا كل شىء .. الاجهزة .. الاموال .. السلطة التى .. ائتمنهم عليها الشعب .. وتخطوا كل القيم .. حتى رئيس الجمهورية وضعوا فى بيته جهاز تسجيل..وقد اعلن الرئيس السادات هذا وهو اسف ـ على حد تعبيره فى حديثه للشعب انه « اتضح ان اودة مكتبى ـ فى بيتى ـ فى بيت رئيس الجمهورية ـ وجدنا فيها جهاز امبارح بالليل ـ الخميس ١٣ مايو الماضى ـ .. لانه بعد ده كله بقى . وبعد اللى جرى ده كله بعت جبت الجهاز الالكترونى اللى بيبحث ووجدت فى غرفة مكتبى انا شخصيا ـ جهاز تسجيل ـ فتصورت اذا كان ده وعشرات الالاف من الاشرطة بتاعت الرقابة اللى فى التليفونات ..واتارى فيه مش بس فى الداخلية جهاز رقابة لا .. فيه عند سامى شرف ايضا جهاز رقابة تليفونات »

اشرطة تسجيل فى حجرات النوم

●● هذه السلطات التى تتجسس على المواطنين وكبار المسئولين ـ حتى رئيس الجمهورية ـ هل كانت تشعر بينها وبين نفسها بالامان ؟

ـ كان هذا هو المفروض .. ان يشعروا بالامان ما دامت اخبار البلد وتحركاتها كانت « فى جيوبهم وعقولهم » .. ولكن الذى حدث كان على خلاف ذلك تماما .. فلقد البتت التحقيقات أن بعضهم كان يحتفظ ببعض شرائط التسجيل فى بيته بل وفى حجرة نومه زيادة فى الاحتياط

ـ ولقد عثرت سلطات التحقيق على ٤٠ شريطا مسجلا فى مكتب سامى شرف بمنزله ..

وفى منزل محمد سعيد مدير مكتب سامى شرف عثرت النيابة على ٥٨ شريطا مسجلا

كما تم ضبط ١٨٥ شريطا اخرى منها ١١٣ شريطا فى منزل على صبرى و٢٠ شريطا عند امين هويدى و١٥ « شعراوى جمعة » و١٢ ـ حلمى السعيد ـ و ٢٤ ـ عبد المحسن أبو النور ـ .. وشريط واحد عند سعد زايد

ان احدا منهم لم يكن يأمن على نفسه من الاخر .. وكانوا يسجلون احاديث بعضهم .. كل فريق كان يسجل للفريق الاخر حتى لاتحدث « خيانة داخلية » فيما بينهم !!

شريطان كشفا كل شىء !!

ولعل اصرخ مثال الشريطان

المسجلان بين محمود السعدنى مسئول التنظيم السرى بمحافظة الجيزة وفريد عبد الكريم امين المكتب التنفيذى السابق .. وبين محمود السعدنى وعلام عبد العظيم عضو مجلس الامة السابق

وهما الشريطان اللذان قصما ظهر البعير عندما حملهما ضابط الشرطة الشاب الى الرئيس انور السادات وكانا سببا فى التعجيل بكشف المؤامرة .. وهكذا شاء القدر ان يشربوا من نفس الكأس فيتم كشفهم عن طريق أجهزة التسجيل التى كانوا يحاولون بها كشف أسرار الابرياء من المواطنين ..

الاسلوب الذى يرفضه السادات

●● ورغم ان اسلوب التسجيل هو الذى كشفهم فقد رفض الرئيس انور السادات ان يستمر هذا الاسلوب مسيطرا على العلاقة بين الشعب واجهزته التنفيذية

ـ وفى حديثه للشعب مساء ١٤ مايو الماضى وهو يكشف ابعاد المؤامرة اعلن الرئيس انور السادات انه قرر أن يتوقف فورا جهاز الرقابة .. وانه اصدر تعليماته لوزير الداخلية الجديد اللواء ممدوح سالم « بالا يراقب احد الا بامر من القاضى أو النشاط الاجنبى المضر بالبلد ، اما فى الداخل فلا بد من امر من القاضى .. وساشرف بنفسى شخصيا عليه .. الاشرطة القديمة بنفسى ساشرف على اعدامها رسميا .. ولازم الكلام ده كله يقف ولازم الناس تطمئن » ..